دون فائدة · ففي سيناء حطمت الصداقية الاسرائيلية · ان [حكومات المعراخ] اصرت على حدود قابلة للدفاع ، مع مستوطنات واراض واتصال اقليمي من شرم الشيخ حتى ايلات ، [وكذلك مع] قطاع يميت · هذا ما اعلناه امام المستوطنين ، واعلنه كل واحد منا امام الاخر ، وسمينا ذلك اجتماعا قوميا ··· لقد تلاشى هذا الاجتماع في رمال سيناء لاننا انسحبنا الى حدود ١٩٦٧ ، وتنازلنا عن حدود قابلة للدفاع ، والان بدأنا نسمع من الحكومة الحالية ان [قوات] الامم المتحدة افضل من الجيش الاسرائيلي، مذكرة ايانا ان ما تم التوصل اليه حول سيناء يمكن ان يكون اساسا للمفاوضات مع سوريا ، الاردن ولبنان » (هآرتس ، ٧٨/٩/٢٦) ·

كذلك هاجمت غولده مئير ، رئيسة الحكومة سابقا ، سياسة الحكومة بشدة متهمة بيغن بأنه باع سيناء مقابل الاحتفاظ بالضفة الغربية . الامر الذي لن يتحقق في نظرها ، في ظل الحكم الذاتي · ودافعت مئير ، امام مكتب حزبها ، عن الاستيطان في سيناء متسائلة : « ما هو السيء في هذا الاستيطان ؟ هل ذلك [المستوطن] الذي قدم من استونيا الى يميت ، لم يجد مكانا اخر له في اسرائيل ؟ ام انه قدم الى يميت في مهمة قومية ـ امنية ؟· هل يجب علي ان اغير موقفي لان وزير الخارجية بدل رأيه السابق ، بأن كل شيء عرضة للدمار باستثناء يميت ، والان لم يعد هذا الامر ذا اهمية في نظره ، كشرم الشيخ التي باتت عديمة الاهمية ايضا ؟ » (يديعوت احرونوت ، ٧٨/٩/٢٢) · ووبخت مئير اعضاء حزبها ، الذين بدأوا يلومون انفسهم لعدم قدرتهم على تحقيق السلام اثناء عهد المعراخ ، بقولها :

« لماذا نلوم انفسنا هكذا ؟ أمن اجل اننا لم نحقق السلام ؟ ومن الذي حققه ؟ بيغن الذي شق حكومة التكتل الوطني [سنة ١٩٧٠] لاننا وافقنا على وقف اطلاق النار والقرار ٢٤٢ ، وبفضل ذلك حصلنا على معدات للجيش لم نكن نحلم بها » (المصدر نفسه) ·

اما رئيس الحكومة السابق يتسحاق رابين ، فيعتبر ان مسألة الانسحاب من سيناء تعتبر تنازلا عن الكثير من المفاهيم التي تبناها الاسرائيليون منذ حرب ١٩٦٧· كذلك فان اخلاء المستوطنات قد يشكل ـ بحسب رأيه ـ سابقة مبدئية ، اذا ما قررت سوريا الانضمام الى المفاوضات ، الامر الذي سينعكس بالطبع على مستوطنات الجولان (المصدر نفسه) ·

اما بالنسبة للاتفاق حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، فان زعماء حزب العمل يعتبرون ان الحكم الذاتي سيمهد الطريق امام قيام دولة فلسطينية في المستقبل ، وقد تحدث شمعون بيريس حول تصوره لتطور الاوضاع في الضفة في ظل الحكم الذاتي بقوله : « يتضح الان ان الحكم الذاتي لن يكون بديلا للقرار ٢٤٢ ، وانما اضافة اليه · ان مبادىء وبنود هذا القرار ستسري على جميع المناطق · اما اللجنة المشتركة للاردن واسرائيل والممثلين المنتخبين عن المناطق ، فستضطر ايضا الى تعين الحدود وطابع ترتيبات الامن · ان الحكم الذاتي هو لمتطلبات الاعلام ، اما مبدأ الانسحاب فهو المعد للتنفيذ ·

« لقد تحول الحكم الذاتي ··· الى مشروع مؤقت ، ولم يعد « اتفاقا جزئيا دائما » ، وانما « اتفاقا مؤقتا وعابرا »· وحسب الاتفاق ، سيلغى الحكم العسكري ويمنح السكان صلاحية الحكم الذاتي مع ادارة ذاتية متكاملة · وستقوم هيئة عربية منتخبة ، تقر كيفية ادارة الامور حاضرا ، وتقرر ايضا مستقبل المناطق · سيقوم حكم ذاتي منتخب ، مع ادارة وشرطة ،